

Distr.: General
13 December 2002

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون
البند ٩٠ من جدول الأعمال

التدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد وليد الحديد (الأردن)

أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة ١٩ للجمعية العامة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية، بناء على توصية المكتب، إدراج بند في جدول أعمال دورتها السابعة والخمسين عنوانه:

”التدريب والبحث:

”أ) جامعة الأمم المتحدة؛

”ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث“؛

وإحالته إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٧ و ٣١ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٤ المعقودة في ٧ و ١٢ و ١٨ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويرد سرد لمناقشات اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/57/SR.27 و 31 و 37 و 38 و 44). ويسترعي الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى الثامنة المعقودة في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/57/SR.2-8).

- ٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل النظر في البند الوثائق التالية:
- (أ) تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة^(١)؛
- (ب) تقرير الأمين العام عن جامعة الأمم المتحدة (A/57/589)؛
- (ج) تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث^(٢)؛
- (د) تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/57/479).
- ٤ - وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيان استهلاقيين رئيس جامعة الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (انظر A/C.2/57/SR.27).
- ٥ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى أيضا ببيان استهلاقي مدير مكتب جامعة الأمم المتحدة في نيويورك (انظر A/C.2/57/SR.37).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/57/L.48

- ٦ - في الجلسة ٣٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل اليابان باسم إثيوبيا والأردن وإسبانيا وألمانيا وأندورا وأوغندا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبنن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والدانمرك والسويد وشيلي وغواتيمالا وفرنسا والفلبين وفنلندا وكوستاريكا وكولومبيا ولكسمبرغ ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهنغاريا وهولندا واليابان واليونان بعرض مشروع قرار معنون "جامعة الأمم المتحدة" (A/C.2/57/L.48). وبعد ذلك انضمت إسرائيل وإندونيسيا وباراغواي وبيرو وتركيا وكينيا ولبنان ومالطة ومنغوليا إلى مقدمي مشروع القرار.
- ٧ - وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قام برونو فان دير بلوم (بلجيكا) نائب رئيس اللجنة بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار.
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.48 (انظر الفقرة ١٥، مشروع القرار الأول).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣١ (A/57/31).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/57/14).

باء - مشروعا القرارين A/C.2/57/L.35 و A/C.2/57/L.83

٩ - في الجلسة ٣١ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فتزويلا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء أيضا في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار معنوننا "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" (A/C.2/57/L.35)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام وتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث،

"وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

"وإذ تلاحظ بقلق أنه، فيما تتزايد مشاركة البلدان المتقدمة النمو في برامج التدريب في نيويورك وجنيف، لم تتزايد مساهماتها في الصندوق العام للمعهد،

"وإذ تلاحظ أن المعهد لا يتلقى أي معونة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يُقدم برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء مجانا،

"وإذ تكرر التأكيد على الحاجة إلى منح أنشطة التدريب دورا أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

"١ - تؤكّد من جديد فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٢ - تشدد على ضرورة أن يقوم المعهد بتعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٣ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، ولا سيما على الصعيد القطري؛

٤ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي السخي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقّق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛

٥ - تشدد على قدرة المعهد المحدودة على تسديد الإيجار والتكاليف الإدارية المستحقة عليه نتيجة لانخفاض التمويل، فضلا عن الحاجة إلى كفالة معاملة المعهد بالطريقة نفسها التي يعامل بها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛

٦ - تقرّر أن تتحمل الأمم المتحدة عبء تكلفة الإيجار والصيانة المتوجبة على المعهد لكي يتمكن من القيام بدوره بفعالية في أنشطة التدريب والبحث؛

٧ - تقرّر أيضا أن يستخدم المعهد الخدمات الإدارية العامة للأمم المتحدة وخدمات موظفيها وخدماتها المالية وفقا لشروط تُحدد بالتشاور بين الأمين العام والمدير التنفيذي للمعهد، على أن يكون من المفهوم أن الأمم المتحدة تقدم الأماكن التي يشغلها المعهد وتكاليف صيانتها مجانا؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

١٠ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/57/L.35، مقدم من الأمين العام عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة (A/C.2/57/L.50).

١١ - وفي الجلسة ذاتها، عرض برونو فان دير بلوم (بلجيكا)، نائب رئيس اللجنة مشروع قرار معنونا "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" (A/C.2/57/L.93) الذي قدمه على أساس مشاورات غير رسمية معقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.35.

١٢ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أبلغت اللجنة بأن البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.2/57/L.50، لا ينطبق على مشروع القرار A/C.2/57/L.93.

١٣ - وفي الجلسة ٤٤ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.93 (انظر الفقرة ١٥، مشروع القرار الثاني).

١٤ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.93، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.35 بسحبه.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٥ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول جامعة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بجامعة الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٠٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة^(٣) وفي تقرير الأمين العام عن جامعة الأمم المتحدة^(٤)،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية المساهمات الفكرية التي تقدمها الجامعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتي تتناول مختلف القضايا العالمية،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للتبرعات المقدمة من الحكومات والكيانات العامة والخاصة الأخرى دعما للجامعة،

١ - تلاحظ مع الارتياح تنفيذ "الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠: النهوض بالمعرفة من أجل أمن الإنسان والتنمية"، والتي تضع التوجهات البرنامجية العريضة مع تركيز خاص على الشواغل التي توليها الأمم المتحدة الأولوية وضرورة موازنة الجانبين النظري

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣١ (A/57/31).

(٤) A/57/589.

- والعملي في المنظور العالمي وتطلب إلى جامعة الأمم المتحدة أن تواصل إيلاء الأهمية لجداول الأعمال التي حددتها منظومة الأمم المتحدة على سبيل الأولوية؛
- ٢ - **تخطط علما** مع التقدير بالخطوات التي اتخذها مجلس الجامعة ورئيسها للنهوض بعمل الجامعة وإبراز صورتها، وزيادة وتنويع أوجه تفاعلها مع الأمم المتحدة وإسهاماتها في عملها، وتشجيعها على مواصلة هذه الجهود؛
- ٣ - **تشيد** بما حققته الجامعة حتى الآن من نجاح في سبيل إيجاد كتلة حرجة من المراكز والبرامج الصالحة المعنية بالبحث والتدريب في مختلف أنحاء العالم، والتي تركز بوجه خاص على تلبية الاحتياجات والشواغل الماسة للبلدان النامية؛
- ٤ - **ترحب** بالأهمية المتزايدة التي تعلقها الجامعة على تنمية القدرات، ولا سيما في البلدان النامية؛
- ٥ - **تلاحظ مع الارتياح** اتساع المشاركة في المبادرة المشتركة التي تقوم بها الجامعة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لعقد حوار سنوي بشأن البحث والسياسات يركز على مختلف المواضيع ويؤدي إلى إشراك الأمم المتحدة والكيانات الأخرى المعنية ببحوث السياسات وتحليلها؛
- ٦ - **ترحب** بتزايد عدد العروض المتصلة بالترتيبات التعاونية الجديدة مع الجامعة، التي تساهم في توسيع وزيادة التواصل الأكاديمي، كدليل على نجاح الجامعة وتعزيز صورتها؛
- ٧ - **تشجع** الجامعة على تنفيذ اقتراح الأمين العام المتعلق بوضع تدابير ابتكارية لتحسين التفاعل والاتصال بين الجامعة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛
- ٨ - **تطلب** إلى الأمين العام تشجيع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الاستفادة بشكل أكمل من قدرة الجامعة على حشد شبكة عالمية من الباحثين في مجال السياسات التطبيقية لمساعدة المنظمة، من خلال تطوير البحوث والقدرات، في تسوية المشاكل العالمية الملحة الماثلة أمامها في المرحلة الحالية؛
- ٩ - **تشدد** على الحاجة المتواصلة إلى ضمان الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في تيسير أنشطة الجامعة؛
- ١٠ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للجامعة، بما يشمل مركزها وبرامجها المتعلقة بالبحث والتدريب، ولا سيما صندوق الهبات التابع لها، كوسيلة لتعزيز هوية الجامعة المميزة في منظومة الأمم المتحدة والأوساط العلمية الدولية؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون "جامعة الأمم المتحدة".

مشروع القرار الثاني معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥) وتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث^(٦)،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ بقلق أن مساهمات البلدان المتقدمة النمو في الصندوق العام للمعهد لم تتزايد، بينما تتزايد مشاركتها في برامج التدريب في نيويورك وجنيف،

وإذ تلاحظ أن المعهد لا يتلقى أي معونة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يقدم برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء مجاناً،

وإذ تكرر التأكيد على الحاجة إلى منح أنشطة التدريب دوراً أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

(٥) A/57/479.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/57/14).

- ٢ - تشدد على ضرورة أن يواصل المعهد تعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛
- ٣ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، ولا سيما على الصعيد القطري؛
- ٤ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات القطاع الخاص التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي السخي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛
- ٥ - تشدد على ضرورة كفالة قدرة المعهد المالية على المدى الطويل من حيث تسديد ديونه وتغطية ما عليه من تكاليف إيجار وصيانة؛
- ٦ - تعرب عن أسفها لتزامن تقديم تقرير الأمين العام إلى اللجنتين الثانية والخامسة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة؛
- ٧ - تشدد على أنه وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، فإن اللجنة الخامسة هي اللجنة المختصة التي يمكن فيها النظر في مسألة إعادة تصنيف قيمة الإيجار وتكاليف الصيانة التي يتحملها المعهد، وتدرك أن اللجنة الخامسة ستجري مداوالات بشأن ديون المعهد وإعادة تصنيف ما يتحمله من قيمة إيجار وتكاليف صيانة، مع الأخذ في الاعتبار حالته المالية والامتيازات الممنوحة للمنظمات الأخرى المثيلة له؛
- ٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.